



مذكرة إخبارية

حول آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2008

- ◀ بداية الموسم الفلاحي 2007-2008 في ظروف حسنة
- ◀ استمرارية ديناميكية الأنشطة غير الفلاحية
- ◀ نمو الاقتصاد الوطني بنسبة تقدر ب 2,2% سنة 2007 وتوقع 6,1% سنة 2008.
- ◀ ارتفاع معدل التضخم يستوجب التحكم فيه
- ◀ للسنة الثانية على التوالي عجز في حساب رأس المال

تقوم المنذوبية السامية للتخطيط، ككل سنة خلال شهر فبراير، بمراجعة توقعات الميزانية الاقتصادية الاستشرافية الصادرة خلال شهر يونيو. وذلك هو ما تهدف إليه الميزانية الاقتصادية التوقعية، موضوع هذه المذكرة، والتي تقدم الآفاق الجديدة للاقتصاد الوطني لسنة 2008. وتعتمد على نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المنذوبية السامية للتخطيط خلال النصف الثاني من سنة 2007، خاصة فيما يتعلق بالإنتاج والأسعار والاستثمار والتمويل. وتدمج كذلك نتائج محاكاة آثار المقترضات المالية والجبائية المسطرة في القانون المالي لسنة 2008 المصادق عليه من طرف البرلمان خلال شهر دجنبر 2007، وكذا أهم تطورات الاقتصاد العالمي.

المحيط الدولي

من المنتظر أن تعرف الظرفية الاقتصادية العالمية، حسب خبراء المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي واللجنة الأوروبية والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تباطؤا واضحا للنمو الاقتصادي، خلال 2008 بكل من الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان ومنطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب.



غير أن اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، كالصين والهند، ستحافظ على وتيرة نموها المرتفعة والمسجلة منذ عدة سنوات. وهكذا، سيسجل الاقتصاد الأمريكي نموا بنسبة 1,5% عوض 2,2% سنة 2007 و 2,9% سنة 2006، نتيجة الظرفية غير الملائمة لقطاعات العقار والصناعة، وكذا لسوق الشغل وللإستهلاك. فيما ستعرف منطقة اليورو نموا لا يرقى إلى إمكانياتها الاقتصادية، وذلك في حدود 1,6% عوض 2,6% سنة 2007، كما سيعرف الاقتصاد الياباني نموا بمعدل 1,5% عوض 1,9% خلال 2007. وبخصوص الدول الصاعدة والنامية، من المنتظر أن تعرف نموا اقتصاديا بحوالي 6,9% عوض 7,8% سنة 2007، بفعل حيوية طلبها الداخلي وصادراتها.

هذا وسيستمر تراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو، لتبلغ 1,42 عوض 1,37 سنة 2007. كما ستواصل أسعار المواد الأولية، خاصة البترول الخام، وبعض المنتجات الغذائية ارتفاعها. وفي هذا الصدد، سيبلغ متوسط سعر البترول الخام 84 دولارا للبرميل مقابل 71,2 سنة 2007 و 64,3 دولارا المسجلة سنة 2006. كما ستعرف أسعار باقي المنتجات غير الطاقية، التي سجلت ارتفاعا في السوق العالمي ب 24,5% سنة 2006 و 15,3% خلال 2007، انخفاضا طفيفا خلال 2008، والذي لن يعوض الارتفاعات السابقة.

تطور الاقتصاد الوطني

من المنتظر أن يتأثر الاقتصاد الوطني بشكل طفيف في ظل هذه الظرفية الاقتصادية العالمية غير الملائمة، نتيجة استمرار ارتفاع الأسعار عند الاستيراد وتراجع وتيرة نمو الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، الذي سينتقل من 7,6% سنة 2007 إلى حوالي 5,6% سنة 2008.



ورغم ذلك، فإن النشاط الاقتصادي الوطني سيستفيد من مجموعة من العوامل الملائمة خلال سنة 2008. وهكذا، فإن بداية الموسم الفلاحي 2007-2008، حسب ما تعرفه بدايته من ظروف مناخية ملائمة، توحى بنتائج مشجعة، مما يمكن من اعتماد فرضية تسجيل متوسط إنتاج يصل إلى 60 مليون قنطار من الحبوب عوض 20 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2006-2007. وبذلك، سيعرف القطاع الأولي ارتفاعا بمعدل 12,5% عوض تراجع ب 19,4% خلال 2007.

وموازاة مع ذلك، ستواصل الأنشطة غير الفلاحية ديناميكيته المسجلة منذ عدة سنوات، خاصة في قطاع الخدمات التسويقية (التجارة، النقل، الإيواء والمطاعم، الأنشطة المالية) والبناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية. وفي هذا السياق، ستعرف القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي (دون احتساب صافي الحقوق والرسوم) نموا بوتيرة مدعمة تناهز 5,2% عوض 5% سنة 2007. وسي سجل القطاع الثانوي (الصناعات والمعادن والطاقة والبناء والأشغال العمومية) ارتفاعا ب 5,8%، كما سيعرف قطاع الخدمات نموا ب 4,8%. وبخصوص صافي الحقوق والرسوم، فإنها سترتفع ب 6% عوض 10,3% سنة 2007، نتيجة الانخفاض المتوقع في واردات الحبوب.

وستندعم هذه الوضعية بالتطور الايجابي للاستثمارات واستهلاك الأسر واستهلاك الإدارات العمومية. فالسياسة المالية المتبعة خلال هذه السنة، ستكون توسعية خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات العمومية، ونفقات دعم أسعار استهلاك المنتجات الطاقية والغذائية، ونفقات الأجور الناتجة عن مناصب الشغل المنتظرة. وستعزز هذه السياسة بالتدابير الجبائية المبرمجة في هذا الإطار، وخاصة تخفيض نسبة الضريبة على الشركات، والتخفيض التدريجي لحقوق الجمارك نتيجة تطبيق الاتفاقيات الدولية.



كما أن تمويل الاقتصاد، الذي يدعم الاستثمار والاستهلاك، سيواصل استفادته من تحسن تدفقات رؤوس الأموال الواردة من باقي العالم، خاصة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمارات الخارجية المباشرة وكذا مداخيل السياحة.

وعلى هذه الأسس، سيسجل الاقتصاد الوطني نموا ب 6,1% سنة 2008 عوض 2,2% سنة 2007. غير أنه سيتسم بارتفاع طفيف للتضخم، حيث سيرتفع السعر الضمني للنتاج الداخلي الإجمالي بنسبة 3% عوض 2,3% سنة 2007. وكان من المنتظر أن تعرف هذه النسبة ارتفاعا أكبر لولا الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لامتناص التضخم المستورد والتأثيرات التضخمية التي تحدثها التدفقات رؤوس الأموال الواردة من الخارج.

هذا وعلى صعيد مكونات الناتج الداخلي الإجمالي، من المرتقب أن يتعزز النمو الاقتصادي لسنة 2008 بأهمية الطلب الداخلي والسياحة الدولية. وهكذا سيتجاوز التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت للمرة الأولى عتبة 200 مليار درهم، بارتفاع يقدر ب 12,8% سنة 2008، ليمثل 32,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. ومن جهته، سيرتفع الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة ب 8,7% خلال سنة 2008، وسيواصل استهلاك الأسر غير المقيمة (السياح الأجانب) منحاه التصاعدي الذي عرفه منذ سنوات، حيث سيسجل تحسنا بنفس وتيرة سنة 2007، أي بحوالي 12%. وإجمالا سيساهم الطلب النهائي الداخلي بحوالي 8 نقط في النمو الاقتصادي لسنة 2008 عوض 6 نقط سنة 2007.

وبخصوص المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، فإن مساهمتها ستظل سلبية، رغم تراجع حدتها، لتبلغ 1,9- نقطة عوض 3,8- نقطة سنة 2007. ومن المنتظر أن يسجل



رصيد المبادلات الخارجية للسلع والخدمات عجزا يقدر ب 12% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 11,1% سنة 2007.

وفيما يتعلق بالتمويل، سيصل الادخار الوطني إلى 33,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 33,1% سنة 2007، على إثر تحسن الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 9,4%، مدعما بالمداخيل الصافية الواردة من باقي العالم، خاصة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. غير أن هذا المستوى من الادخار سيظل أقل من مستوى الاستثمار الإجمالي (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وتغير المخزونات)، الذي سيمثل 35,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 34,1% سنة 2007. وبالتالي، فإن حساب الادخار والاستثمار سيفرز للسنة الثانية عجزا طفيفا في التمويل يناهز 1% و 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنتي 2007 و 2008 على التوالي، عوض فائض في التمويل مسجل منذ نهاية التسعينيات.

وبالموازاة مع ذلك، ستنميز المالية العمومية، رغم السياسة المالية التوسعية (التسيير والاستثمار) المعتمدة سنة 2008، بعجز إجمالي لن يتجاوز 3,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 1,9% خلال 2007 و 1,6% سنة 2006.

وسيتميز السوق النقدي، من جهته، باستمرار وفرة السيولة، نتيجة الارتفاع الكبير للموجودات الخارجية. وستصل نسبة السيولة إلى 111% عوض 107% سنة 2007 و 96,6% سنة 2006. وفي هذا الإطار، فإن القروض المقدمة للاقتصاد، التي عرفت نموا ب 28,7% خلال 2007 عوض 16,3% سنة 2006، ستسجل تراجعا طفيفا في هذه



الوتيرة خلال 2008، أخذ بعين الاعتبار الأهداف المعلنة من طرف بنك المغرب فيما يتعلق بالتضخم.

وختاما، تجدر الإشارة إلى أن تقديرات النمو الاقتصادي لسنة 2007 سيتم تحيينها ونشرها من طرف المنذوبية السامية للتخطيط في ربيع 2008، أثناء إصدار بيان الحسابات الوطنية. أما بخصوص التوقعات الاقتصادية لسنة 2008، فستتم مراجعتها كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، في إطار الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2009.



تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(السنة الأساس 1998)

2008**	2007*	2006	2005	التغير (بالنسبة المئوية)
12,5	-19,4	21,0	-11,8	• القطاع الأولي.....
5,2	5,0	5,3	5,4	• القطاع غير الفلاحي.....
5,8	5,6	4,7	6,5	◀ القطاع الثانوي.....
4,8	4,7	5,6	4,9	◀ القطاع الثالثي.....
6,1	1,2	7,4	2,6	• إجمالي القيمة المضافة.....
6,0	10,3	13,2	1,2	• صافي الرسوم و الحقوق.....
6,1	2,2	8,0	2,4	الناتج الداخلي الإجمالي
3,0	2,3	2,0	2,0	تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي
657.202	601.558	575.270	522.649	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية
9,3	4,6	10,1	4,5	تغير ب %

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2008